

حاشیه بر سر آیه ابریه فی علم المضاف

۱۳۴۴

حاشیه تا خیر بمان
الدین شرح الفنا

قال فی کشف الظنون طبع استنبول

(ج ۱ ص ۱۷۴) عند الکلام علی «اليساغوجي»
و عند ما ذکر شرح شمس الدین محمد حجة الفنا فی
سنة ۸۳۳ هـ ما هذا فی «توضیح الحواشی علی
شرح الفنا فی حاشیه برهان الدین بن کمال
الدین المسماة بالفوائد البرهانیة اولها
الحمد لله الذی رزقنا الاذهان الخ و هی حاشیه
سهوله بالنسبة الی ما قبلها انتهى



بازدید شد

۱۳۸۲

۵۱۷۸

۵۶۶۲

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب: فوائد البرهانیة فی تحقیق فوائد الفنا

مؤلف: برهان الدین بن کمال الدین بن حمید

شماره ثبت کتاب

موضوع

شماره قفسه: ۵۴۶۲

۵۶۶۲

نسخه - فهرست شده

۵۴۶۲

حاشیه بر سر کلام فی علم
۱۳۸۲

حاشیه تاخیر بر سر
الدین محمد بن الفاروق

قال فی کشف الظنون طبع استنبول
(ج ۱ ص ۱۷۴) عند الکلام علی «السیاغی»
و عند صاید کر شرح شمس الدین محمد بن الفاروق
سنة ۸۳۴ هـ ما هذا قصه «ومن الحواشی علی
شرح الفاروق حاشیه برهان الدین بن کمال
الدین المسماة بالفوائد البرهانیة اولها
الحمد لله الذی رزقنا الاذهان الخ و هی حاشیه
سهله بالنسبة الی ما قبلها انتهى



بازدید شد
۱۳۸۲

۵۱۷۸

۵۶۶۲

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب: فوائد البرهانیة فی تحقیق وائد الفاروق

مؤلف: برهان الدین بن کمال الدین بن حمید

شماره ثبت کتاب

موضوع: شماره نفسه ۵۴۶۲

۵۶۶۲

تلفظ: فهرست شده
۵۴۶۲

حاشیه بر سر کتب
حاشیه بر سر کتب
۴۳۹

حاشیه بر سر کتب
البرهان

قال فی کشف الظنون طبع سطنبول


درج ۱ ص ۱۷۴ عند الكلام على «اليساغوجي»
وعند ما ذكر شرح شمس الدين محمد بن الفخار المتوفى
سنة ۸۳۳ هـ ما هذا النص «ومن الحواشي على
شرح الفخاري حاشية برهان الدين بن كمال
الدين المسماة بالفوائد البرهانية اولها
البرهان الذي رتب الاذهان الخ وهي حاشية
سهلة بالنسبة الى ما قبلها انتهى



بازدید شد
۱۳۸۲

۵۱۷۸

۵۶۶۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۵۶۶۲
کتاب	فوائد البرهانية في تحصيل فوائد الفخاري	
مؤلف	برهان الدين بن كمال الدين بن حميد	موضوع ۵۶۶۲
موضوع	شماره ثبت	

نسخه فهرست شده
۵۶۶۲

فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره

بسم الله الرحمن الرحيم ويستعين المرحلة الذي زين الاذان بك
 القصور والتدقيق وجعل المنطق ميزان لطريق التعظيم والتحقيق والصلوة على نبيه
 محمد صاحب الهداية والتوفيق وعلى اله واصحابه الذين سلكوا شرايع الشريعة بالبرق
 ولعل يقول المحتاج الى رضوان الملك المجيد برهان الدين بن كمال الدين بن حيد
 بقره الله يعسوب نفسه وجعل يومه خيرا من امه لما كانت فوايد الامام الفاتحة
 برسالة الانيرة كفن متين يحتاج الى بيان ومبين لشمسها على حقايق الجود قاني الكتب
 كتبت لاجل اصحابه في كل غداة وغشى بعد الفخية على غوامضها وزيقات توضح
 المشكلا وتبين الغلغا وسميت بالعزيز البرهانية في تحقيق فوايد الفاتحة وكملت
 لمن يستحق هذه الزايد ان يتفرد بالاطلاع على سرار هذا الفن مستعينا بولي الله في كل
 نقرة وبغية انه خير مني ومعين **قول** جدا لنفس بفعل جلي فعلية مقدر على حوت
 او احدا خيبرت على اهمية ليدل تجرد الجرد تجرد النية لصاحبها وتجرد النية على
 حصول الله بحكم لكل جديد لذة تنبها على ان حاصه به يتلذذ بحمدك لا يذكر الله
 تطمين القلوب واما اختار حذف الغافل ليحتمل الماضي والمضارع فيتمتع المعنى بتعليل
 اللفظ فيكون الكلام متعللا على شبه الصنعة البريعة اعني للي بين المتضادين بخلاف الذكر
 فانه لا يكون الا احدهما فان قلت ان التدبيرين اولى قلت الماضي لانه يدل على الجواب
 ومقابلته النية السابقة وتعالى النية اللاحقة حكمت لئلا يشكركم لاني زيكهم فيبعد شمول النية
 للارادة السابقة واللاحقة جميعا بخلاف المضارع فانه يدل على الجواب اللاحق المفيض شمول
 النية للارادة متعة اللاحقة فقط فيلزم احتمال خلق اللاحق زمينة الابق عن النية فان قلت
 التدبيرين متساويان لان المراد بالمضارع يجوز ان يكون للنوع الابق فيجب بالحكم

المذکور
 في قوله لا يفتقر الى خبره
 في قوله لا يفتقر الى خبره
 في قوله لا يفتقر الى خبره

فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره
 فيكون قوله لا يفتقر الى خبره

المذكور آيات النعم اللاحقة فيبعد شمول النعم كالماضي قلت لا يجوز ان يكون كل واحد
 من المرادين واهتمت في مقابلة النعم الماضية لان التاخير يوجب التقدير وان
 مفهوم المضارع المتعقب الى الوعد باطراد والعذر بالحياس يحد عن ان ما ذكرته
 ليس الا احدا الاحتماليين في المضارع والاحتمال الاخر باق فيه بخلاف الماضي فان حاله
 عن ذلك الاحتمال ويومئذ التراجع **قول** على ما طقت لي ان اضرت لي ما هو خير و
 واعطيتني ما هو بده **قول** من من عوارف المخرج مني بالكره والعطية العوارف
 جمع عارفي الاحسان والافاضل جمع افضل وهو الزايد على غيره في الكمال فانه قلت
 في قوله من عوارف الافاضل تكرار لانه بمنزلة ان يقال من عطايا العطايا قلت المراد من
 العطايا المضاف اليها لسائل المصروف كتب الافاضل او الماخوذة من افراسهم ومن العطاي
 المضاف للسائل المستفيد منها او احدهما او المراد من الاول متعلق بالفعل اعني النعم ومن
 اكك نفس الفعل اعني النعم فكانه قال من عوارف افاضل افاضل فلا تكرار **قول** وخلصني
 ان اخرجتني من مشقة تحميل العلوم فانما يستلزم التحصيل في الاخراج من المشقة والاطلاق
 اعني منه **قول** من عوارف الفضائل المحن جمع محنة وهي المشقة والعوارف جمع عارف
 وهي الشريعة من الرياح الفضائل جمع فضيلة وهي المزية على غيرها واصاف العوارف اليها
 من اضافة الصفة الى الموصوف ان اخرجتني من مشقة ادراكك لك ان الشك الشديدة التي
 هي كالنزع العاصف واقتنى دار التحقيق **قول** وصلوة نضب بفعل مضارع وهو صليت او
 اهل على قياس هذا وجملة معطوف على جملة **قول** على عامة من طهرهم اولى الفواضل
 المراد بالعام جميع الانبياء صلعم والمراد باولى الفواضل اولى النعم لانها جميع فاضلة وهي النعم
 واولى النعم هو الغنيض الفاين منه به اليهم صلعم اعني الايمان وبه السلام ولوا حقها فيكون

المذکور
 في قوله لا يفتقر الى خبره
 في قوله لا يفتقر الى خبره
 في قوله لا يفتقر الى خبره

في بيان ما لا يتصور
في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو

الاولية والتعديم بهما بالشرف لا بالزمان لان الوجود مقدم على الازمان والاسلام بالزمان
قول المنعوت ان الموصوف باعلى الشرائك ان الضقات الجديدة والحضات المرفضة **قول**
باكرم القبائل اعني قبيلة قريش **قول** باوضح الدلائل ان العورات الواضحة الحسنة
كالقران وحسن البصر كشق القرو وغير ذلك **قول** عن اقتراح اهل الى السوال عا سبيل
الحكم والادجال من غير فكر وروية **قول** في كل صباح ومساء كناية عن دوام ملائمة
وان يتعلق بالاقتراح وبوالظاهر **قول** فوايد لا يقدح بمطالعة الاخوان وانما قال فوايد ولم
يقول شرحا ليعترف عليه بان افعال هذه الغفامض لا يلبق بان يكون سحر حال امثال
هذه المختصا وانما قال بمطالعة الاخوان تبيها على انه لا يقدر على مطالعة هذه الغفوايد الا من
يكون افا ومثاله ليشتملها الحقائق والرقائق الغامضة **قول** لغز ايد الرسالة الغراب
جمع فورية وهي الدر الكبية الشفاف لتجوت لتفيس السائل لتفارة مصرحة حقيقة
قول في الميزان مواسم لعلم النطق اعلم صدر هذا البحث بالامر بالعلم لزيادة الاتقان
به كونه مناط التحقيق والافالعلم بكل ما ذكره هذا الكتاب مطلوب **قول** من حق كل طالب
كثرة والحق ان يقول من حق كل طالب كل كثرة لتلايقوم اختصاص هذا الحكم بكل من يطلب
بعض الكثرات بناء على ان الاممال يؤذن بالبعضية للرسم الا ان يقال ان التنوين يقوم مقام
السود في بصره والراد بالكثرة من هنا اعلم ان يكون من العلوم المدونة ولم يكن وعلا تقدير
ان لا يكون من يتجمل ان لا يكون من العلوم اصلا كالاموال فان على طالبها ان يعرف بحجم وحدة
من يكون موجبه حصول الاموال ويحتمل ان يكون منها كثر لا يكون من العلوم المدونة كعلم الخطابة
وغيره **قول** ولان كل علم كثره تخصيص بعد التعميم المنقذ بالمقصود **قول** وهي كونها باحثة
عن الاعراض الزائنية لشي واحد الضمير المرفوع للجهة والمجوز لكثرة في ان جهته وحدة اكثر التي

في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو

في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو

في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو

في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو
في العلم من حيث هو

من عبارة عن مسائل العلم عبارة عن ان يكون تلك الكثرة با حته عن الاعراض الزائنية لشي واحد
بموضوع العلم فيكون وحدة العلم اعتبارية لانها باعتبار وحدة الموضوع واما وحدة
الموضوع فقد يكون اعتبارية كوحدة موضوع علم النطق عند من يقول ان موضوعه العقول
الثانية وقد يكون اعتبارية كوحدة موضوع علم النطق عند من يقول انه التصور والتدقيق من حيث
تعميمه لا ببعث فانها حقيقتان مختلفتان تركا منزلة الحقيقة الواحدة باعتبار النوع في
الانفعال **قول** ككونه انة او استيعابا غاية ان يكون تلك الكثرة انة او استيعابا تلك الكثرة
غاية مثل كونه من النطق انة لتحصيل الجهد لا في الملقاة او يكون تلك الكثرة مستلزما للصفة
من الخطا في الفكر **قول** وغاية وموضوعها عطف على قوله بتعريف العلوم فيكون في حين البقاء
ان الشعور بتعريف العلم والشعور بغايتها وموضوعها يعني ان تحصيل الشعور باليد
قبل الشروع فيها اما بطريق التصور واما بطريق التدقيق واما بطريق التصور فبا لتعريف باول
الجهتين واما بطريق التدقيق فبا لكم بغاية الغاية او بموضوعية الموضوع **قول** باعتبار
الجهة الاولى ان جهة الوحدة الزائنية **قول** من حيث نفعها في الانفعال التقييد بالحيثية
لتخصيص الاعراض الزائنية لان المنطق لا يبحث عن مطلق الاعراض الزائنية للتصور والتدقيق
والا لكان يبحث عن كون كل واحد منها قربة او حادثة وممكن او ممكنة وحاصلة في الازمن
او في الخارج الى غير ذلك من الاعراض الزائنية التي لا دخل لها في الانفعال بل يبحث عن الاعراض
الزائنية التي لا دخل في الانفعال مثل كون التصور المفرد احد الحسن من الكليات وكون
التصور المركب من المفرد من الكليات الحسن احد الاربعة من الحدين والرسامين فان هذا
الاعراض فان نفعه في الانفعال الى الجهتين التصورية ككونها اما صفة لنفس الموصي كاطوية والرحمة
او طيبة كطهانية والفصلية وغيرها ومثل كون التدقيق المفرد قضية وعكس قضية ومعية او شرطية

حقيقة

بلح

لأنه جزئي والمد بانطباق أعراض العقول الناس على العقول الأولى صدقها على العقول
 الأولى بتركيب قياس كما يقال الحيوان مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وكل كمال مقول
 على كثيرين مختلفين بالحقيقة فهو جسيم أن الحيوان جنس في الجنس عرض ذاته للعقول التي
 الذي هو الكلي **قول** ثم صدق على العقول الأولى الذي هو الحيوان بتركيب هذا القياس ولما كان
 أن يقول فعلى هذا يلزم أن تكون التصور من التصديق لأن معرفة الذات في مثلها موقوفة
 على تعريفها بالحيوان الناطق وتعرف بالحيوان الناطق موقوفة على التصديق بحسب الحيوان
 فيكون معرفة الذات موقوفة على التصديق بحسب الحيوان **قول** وباعتبار لظهر الثانية
 أي جهة الوحدة العرضية **قول** فاندفع في الأول معرفة الموضوع على المذهبين أي
 فاندفع في جهة الوحدة الذاتية التصديق بموضوعه الموضوع على مذهب القائل
 بأن موضوع المنطق التصورات والتصرفات ومذهب القائل بأنه العقول الثانية لأن
 إذا علم أن البحث في المنطق عن الأعراض الذاتية للنسب في كالتصور والتصديق مثلاً
 على تقدير تعريف المنطق بأنه علم بحث فيه عن الأعراض الذاتية للتصور والتصديق كالتصور
 الثانية على تعريف تعريفه بأنه علم بحث فيه عن الأعراض الذاتية للعقول الثانية علم أن البحث
 العقلاني موضوع المنطق يحكم أن كل ما يبحث في العلم عن أعراضه الذاتية فهو موضوع **قول**
 وفي الثانية معرفة الفاه أي اندفع في جهة الوحدة العرضية التصديق بغاية الغاية
 لأنه إذا عرف المنطق بأنه قانون يعرف منه صحة الفكر وفاد علم أن معرفة صحة الفكر
 فاد مرتبة على معرفة القانون المذكور وغاية له الحكم أن ما ترتب على شيء فهو غاية ذلك
 الشيء **قول** ومما صدقوا القياس أقامه حجة أعاد على أن القياس الذي جعله
 مقاصد العقول أي غير القياس المنقسم إلى الأقسام الخمسة الأولى هو القياس حسب مقتضى

القياس

الصورة

الصورة ولهذا ينقسم إلى اثنتين الأولى والآخرى لأن هذين الوصفين من أوصاف صورة
 وهو القياس على المادة ولهذا ينقسم إلى البرهان والجلد والخطابة والشعر والغالط لأن
 هذه الأوصاف من أوصاف مادة مثال البرهان أي القياس المركب من القضايا قولك
 الحق جزء من البيت وكل جزء أصغر من الكل فيكون الحق أصغر من البيت ومثال
 الجدل أي القياس المركب من السكنا عند الباشين أو عند لفظ الأول قولك الحق كله الميتة
 عند الموت ارتكاب أمر ضروري وارتكاب الأمر الضروري مما في فيكون الحق الميتة
 فهذا مسلم عند الباشين وأما قولك للمعرفة المختارة أفعال خالق الأفعال وكل خالق
 الأفعال شريك البار فيكون المختارة أفعال شريك البار وهذا مسلم عند خصمك لا
 عندك لأنك لا تقول في الاحتياط في الأفعال لأنه لا مؤثر في الوجود إلا من غير
 والوجود عند الخصم ومثال الخطابة أي القياس المركب من القضايا قولك فلان
 بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فيكون فلان سارقاً ومثال الشعر أي
 القياس المركب من القضايا أي القياس المركب من القضايا قولك فلان
 هذا عمل والعسل من معناه فيكون هذا من معناه وقولك هذا خلد وكل ما ينفوس سبال
 فيكون هذا ينفوس سبالاً الفعل الأول مؤثر بالقبض والابطال ومثال الغالط
 القياس الباطل الشبيه بالحق الباطل قولك الآن واحد كاتب وكل كاتب حيوان
 فيكون الآن واحد حيواناً **قول** فالخطبة لما سفلها أو مناجبة تعرفه على
 تعريف قسمي الغالط لأنه لا عرف مطلق الغالط كما عرفنا أن غالط عرف قسميها أحدهما
 بالشيء الثاني والآخر بالشيء الثاني مثال الأول قولك للحكيم الآن حيوان والحيوان
 جنس فيكون الآن جنس فانه صدق المقدمتين شبيه اليقين اعني قول الحكيم الآن

فإن كان القياس من أوصاف صورة
 وهو القياس على المادة ولهذا ينقسم إلى البرهان والجلد والخطابة والشعر والغالط لأن
 هذه الأوصاف من أوصاف مادة مثال البرهان أي القياس المركب من القضايا قولك
 الحق جزء من البيت وكل جزء أصغر من الكل فيكون الحق أصغر من البيت ومثال
 الجدل أي القياس المركب من السكنا عند الباشين أو عند لفظ الأول قولك الحق كله الميتة
 عند الموت ارتكاب أمر ضروري وارتكاب الأمر الضروري مما في فيكون الحق الميتة
 فهذا مسلم عند الباشين وأما قولك للمعرفة المختارة أفعال خالق الأفعال وكل خالق
 الأفعال شريك البار فيكون المختارة أفعال شريك البار وهذا مسلم عند خصمك لا
 عندك لأنك لا تقول في الاحتياط في الأفعال لأنه لا مؤثر في الوجود إلا من غير
 والوجود عند الخصم ومثال الخطابة أي القياس المركب من القضايا قولك فلان
 بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فيكون فلان سارقاً ومثال الشعر أي
 القياس المركب من القضايا أي القياس المركب من القضايا قولك فلان
 هذا عمل والعسل من معناه فيكون هذا من معناه وقولك هذا خلد وكل ما ينفوس سبال
 فيكون هذا ينفوس سبالاً الفعل الأول مؤثر بالقبض والابطال ومثال الغالط
 القياس الباطل الشبيه بالحق الباطل قولك الآن واحد كاتب وكل كاتب حيوان
 فيكون الآن واحد حيواناً **قول** فالخطبة لما سفلها أو مناجبة تعرفه على
 تعريف قسمي الغالط لأنه لا عرف مطلق الغالط كما عرفنا أن غالط عرف قسميها أحدهما
 بالشيء الثاني والآخر بالشيء الثاني مثال الأول قولك للحكيم الآن حيوان والحيوان
 جنس فيكون الآن جنس فانه صدق المقدمتين شبيه اليقين اعني قول الحكيم الآن

من وراء الجدار فانه بحسب الطبع يدل على وجود الصدور بحسب العقل على وجود الالفاظ وجود
 الطبيعية بدون العقلية فيه ايضا عند سماعه من داخل الجدار وجود العقلية بدون الطبيعة
 في لفظ ديز وبين ايضا كما ذكرنا واما بين اقسام اللغة فبما ينه بحسب الوجود والصدق
 على ما لا يخفى **قول** في كون اللفظ حيث متى اطلق في بسور الايجاب الكلي اعني كلمة متى
 تنبيهنا على ان الاعتبار عند المنطقيين في الدلالة الكلية لا الدلالة الجزئية المعينة عند علماء
 البيان فانهم فسروا الدلالة بكون اللفظ حيث اذا اطلق يفهم منه المعنى بالاحمال الموجب
 بسور الايجاب الجزئية اعني كلمة **اذا قول** ومنه يعلم ان المطابقة لا تستلزم التضمن
 ومن اشتراط التضمن بوجود الجزئية يعلم ان المطابقة توجد بدون التضمن كما في الباطن **قول**
 بخلاف العكس يعني ان قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن لا تنعكس الى قولنا التضمن
 لا يستلزم المطابقة لانه يستلزم مبناء على ان الدلالة هي ما في ضمن الموضوع لموضوع
 على تحقق الموضوع لو لم يستلزم الدلالة ما موضوعه فان قلت فذلك المطابقة
 لا تستلزم التضمن سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها فينعكس الى قولنا التضمن لا تستلزم
 المطابقة قلت القاعدة المذكورة انما هي في الحليات وحده القليلة في قوة الشبهة
 فان المطابقة لانها عام للتضمن فتكون معنى قولك المطابقة لا تستلزم التضمن ان
 وجود اللازم العام لا يستلزم وجود اللزوم الخاص ولا يمكن ان يقال ان وجود
 اللزوم لا يستلزم وجود اللازم بناء على ان وجود اللزوم يستلزم وجود اللازم
قول وتستلزم المطابقة ان الالتزام يستلزم المطابع بناء على ان الدلالة هي لان
 ما موضوعه على تحقق الموضوع له المستلزم للدلالة عليه **قول** واما استلزامها
 الالتزام الى استلزام المطابقة الالتزام **قول** فالامام قال به ان قال يستلزم المطابقة

والايجاب الوجود في كل واحد من اللفظ والتضمن والصدق والصدق الطبيعية
 عدم مطالقة نفس ان العقلية تحقق في كل ما تحقق في الوجود والصدق الطبيعية
 فان العقلية تحقق في دلائل الظواهر لا يتصل على الصانع من حيث انما موضوعه
 وكلما تحقق في دلائل الفرض من حيث ان الفرض موضوع والصدق الموضوع
 والطبيعة من الغير العقلية في دلائل العالم على وجود الصانع فانقسم

بلغ

الالتزام

او يعني ان اللفظ لا يدل على كل
 معنى خارج

الالتزام حيث قال ان تصور كل ما هيته يستلزم تصور انها ليست غيرا **قول** وليست
 الى ليس ذلك الاستلزام بوجوده فاما تصور كثير من الالهية ولم يخطر ببالنا غير
 فضلا عن ان يخطر ما يتفرع عن ظهور الغير اعني الحكم بانها ليست غيرا **قول** لانه لا يدل
 على امر خارج يعني ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن مفهومه ولا يلزم دلالة كل لفظ
 على كل معنى فيفيض الى دلالة على امور غير متناهية عند اطلاقه لان المعاني الخارجية
 عن مفهومه غير متناهية ولا على بعض مبهم لان البهم لا يفهم بل على بعض معي فلا بد
 له من معي وهو اللزوم الذهني وبهذا هو الاشتراط للالتزام باللزوم الذهني
قول ان صدور الالات الثلث يشق كل منها بالدلالة التي الاخرى يعني انه يصح
 تعريف المطابع على التضمن والالتزام وتعريف التضمن على المطابقة والالتزام وتعريف
 الالتزام على المطابع والتضمن فلما يكون تعريف كل من الالات الثلث مانعا عن دخول
 الغير وهو معنى الانتقاض منها **قول** فان الدلالة على الضوء مثلا يعني ان دلالة لفظ
 الشمس على الضوء يمكن ان يكون مطابقة عند الاطلاق على الضوء وتضمن عند الاطلاق
 على المجموع والزاما عند الاطلاق على الجزم المزدوم فيصدق على الدلالة على الضوء تضمن عند
 الاطلاق على المجموع والزاما عند الاطلاق على الجزم انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فيقتض
 صد المطابقة بالتضمن والالتزام بوجود قولها فيه كمن الدلالة على الضوء عند الاطلاق
 ليست بواحدة ان الضوء تمام ما وضع له لتحقيق الدلالة عند فرض عدم وضو للضوء فلم
 قيد له بهذا القيد للحد من التقييد لا دفعه الانتقاض وهو معنى لبيته ويصدق ايضا على
 الدلالة على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه والزاما عند الاطلاق على الجزم انما دلالة اللفظ
 على جزه ما وضع له نظر الى وضع المجموع فيقتض صد التضمن بالمطابقة والالتزام بدخولها فيه

يعني الام ان تصور كل ما هيته يستلزم
 تصور انها ليست غيرا فاما تصور
 كميات الالات ولم يخطر ببالنا
 غيرا فضلا عن ان يخطر ما يتفرع
 فان سلب الفرض من الالات
 انما يمكن بتصور الغير فاما
 يخطر الغير بالان لا يتصور
 الالات كان لزوم سلب
 الغير متبعا جذا به
 لكان سلب

لكن ليست هذه الدلالة عند الاطلاق بل هي بطلان ان الضوء جزء ما وضع له لتحقيق تلك الدلالة
عند فرض عدم وضع الجرم وبالتحديد بقيد الحيثية يندفع الانتقاض ويصدق ايضا على
الدلالة على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه وتبيننا عند الاطلاق على المجموع ان دلالته اللغوية
على لازم ما وضع له نظرا الى وضعه للجرم المزمع فينتقض حد دلالة الالتزام بالمطابقة والتعني
بدخولها فيه كمن هذه الدلالة عند الاطلاق ليست بطلان ان الضوء لازم ما وضع له لتحقيق
تلك الدلالة عند فرض عدم وضعه للجرم المزمع فاذا قيد بقيد الحيثية يندفع الانتقاض
قوله من حيث يمكن ان يكون شي واحد يعني كالممكن ان يكون الدلالة على المعنى
الواحد كالدلالة على الضوء مثلا مطابقة وتضمنها والتراما كذلك يمكن ان يكون المعنى الواحد
جنا و نوحا وفصلا وخاصة وعرضا عاما كاللون مثلا فانه جنس للحمراء والاصفر
تمام الجزء المشترك بينهما ونوع للكيف لان الكيف جنس تحت انواع كالشحم الكيف
بكيفية الشحم من الروائح الطيبة والكثيرة والطعم الكيف بكيفية الطعم من الحلاوة والمرارة
وبغيرها واللون الكيف بكيفية اللون من الخضونة واللاابنة واللون الكيف بكيفية اللون
من السواد والبرق وغيرهما وفصل للكيف لانه يميز الكيف من التطبيق بناء على ان الكيف
هو الجسم اللون والتطبيق هو الجسم الغير اللون كالماء مثلا وخاصة للجسم المتحرك كما
للعقول والنفوس لا لاولها وعرض عام للحيوان لشعوله الجاد ايضا كما انتقض تعريف
كل من الدلالات الثلاث بالآخرين بطلان اجتماعها في الدلالة على المعنى الواحد كالدلالة
على الضوء مثلا ان ذلك ينتقض تعريف كل من الكليات التي بطلان اجتماعها في المعنى الواحد
كاللون مثلا كما ان دفع الانتقاض في الكليات بطلان ارادة قيد الحيثية بان يقال المراد
ان الجسم هو كمال الجزء المشترك من حيث ان كمال الجزء المشترك والنوع تمام ما تبينه الاخر

من

من حيث انه تمام ما تبينه الافراد الى غير ذلك كذلك يندفع الانتقاض في الدلالات
الثلاث بارادة قيد الحيثية بان يقال ان المراد ان المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له
من حيث انه تمام ما وضع له والتعني هي الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له
والالتزام هي الدلالة على لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له فلا انتفاض اصلا
قوله وتبيننا ان ترتب الحكم على المشتق يدل على علته المأخذ المراد بالحكم هو
التسمية وبالتحقق اسم الفاعل من قوله اللفظ الدلال بالوضع وبالمأخذ مصدر ذلك
اسم اخي الدلالة فيكون قوله فترتب التثني على حذف الضاف اي ترتب تسمية كل كل من الدلالات
من الدلالات الثلاث يعني ان الدلالة بالوضع تمام ما وضع له علة للتسمية مطابقة والدلالة
بالوضع جزئية علة للتسمية تضمن والدلالة بالوضع للمزومة علة للتسمية التزاما بهذا المطابق
لكلام الشارع ولكن لا خلاف في خطأه ولا يظهر ان يقال المراد من الحكم التسمية ومن التثني
الماضي الجول في قوله ما وضع له ومن المأخذ المصدر اي الفرض يعني ان الوضع تمام ما وضع
له علة للتسمية مطابقة والوضع جزئية علة للتسمية تضمن والوضع للمزومة علة للتسمية التزاما
فان قلت اللفظ ليس بموضوع جزء ما وضع له فلا يعبر التوجيه في التثني فليس الوضع
لجزء ضمني ان وضع الكل **قوله** وجوابه اننا لانم الى يبريد ان يبين للمزوم الزماني
والمزوم الخارجي عموما من وجه اجتماعهما في مادة يكون بين اللزوم والمزوم ملازمة
عقب الوجودين اذ وجود الذهني والمادي كالتزوية للثنتين فان الزوجية في الذهني
والخارج لازم للثنتين وافتراق الذهني عن الخارجي في العم والبهر وافتراق الخارجي
عن الذهني في حواص النيات الخفية على اكثر البريات لانها من العلوم الغيبية التي لا يظهر
الا بعد التجارب الكثيرة مع امعان النظر **قوله** فالاولى التعيين بزوجية الاثنتين قلت

رخصه نفس مفهومه عن وقوع الشر كبرهم منه ان الكافي لا يمنع مجرد مفهومه مع قطع
 النظر عن برهان التوحيد وقوع الشر كبرهم منه في الخارج فيخرج مفهوم الواجب عن الكافي لانه مانع عنه والظاهر
 لوجوده فيه فالقييد بالصور بالقطع النظر عن الخارج والقييد بالنفس ليقطع النظر عن برهان
 التوحيد من ان الصور لا يدل على قطع النظر عن برهان التوحيد ليكن في لانه ايضا ان الصور
 والنفس لا يدل على قطع النظر عن الخارج ليكن في لانه اذا قيل في الخارج فاما فهم منه انه قائم
 في الخارج فلا يجوز الاكفاء باحدنا فعلى هذا الطريق لا يفتى هذه المسئلة على غير المنصف ايضا
 كما قال مصنف الشرح انه غير خاف على المنصف وانما اخطت اللطام في هذا القام لانه من
 مداحين الانام فشارك من حيث تطبيقها على الموجود الذي يعني ان مفهوم الهندية يرد
 التقيد بحقيقة التطبيق اي باعتبار الصدق على الموجود الذي كل لانه غير مانع عن وقوع الشر
 ولما مع التقيد بتلك الحقيقة فهو جزئي لانه بهذا الاعتبار مانع عنه بناء على ان كل ما يوجد
 في الخارج فهو شخص فانه قلت مفهوم الهندية غير مانع عنه لان حقيقة التطبيق خارجة عنها
 فيكون كلياً فليس لام خروجها لا وانما يكون خارجة ان لم يكن يكن الهندية موضوعة
 بوضع عام لكل فرد من افراد المعينة والامر بخلافه فانه قلت فعلى هذا يكون الانسان
 ايضا جزئياً لانه من حيث الطبيعة على الموجود الذي مانع عنه وقوع الشر كبرهم منه
 خارجة عن مفهوم الانسان داخله في مفهوم الهندية فلا يقاس عليه مفهوم لفظ الجزئي
 وان كان ما صدق عليه لفظ الجزئي على حذف الصراف ان ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي
 الجزئي هو زيد وعمر فلام الصفة اي لانه ان ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي في نحو
 زيد وعمر وكبر لا يمنع نفس مفهومه وقوع الشر كبرهم منه فانه زيدا وعمر مانع عنه
 وان كان لفظ الجزئي هو ايضا على حذف الصراف ان مفهوم لفظ الجزئي
 فلام لفظ الجزئي هو ايضا على حذف الصراف ان مفهوم لفظ الجزئي

لفظ

لفظ الجزئي كأي وهو قول مطابق لمواقع فلا خلاف فيه فان كان مفهوم لفظ الجزئي مانعاً عن وقوع الشر
 ولو كان كلياً لم يكن ان يكون مانعاً عن وقوع الشر كبرهم منه عن قبلهم صدق الشيء على نفسه وان
 في قلت مفهوم لفظ الجزئي نظراً الى ذاته مانعاً وبالنظر الى خارج صدق هذا المفهوم على كثير من غير
 مانع فلاماً بالاعتبارين ان ان يدبر بها ما يستحق النوعية يريد ان الجزئي الواقعي هو
 الاتفاق اعم من ان يكون حقيقة او اضافياً بناء على ان مثال الجزئي اعني كل واحد من الاشياء
 والعرضية حقيقة لانه على تقدير اعادة ما متيها النوعية يصدق على كل واحد منها انه متدرج تحت
 الغير وهو معنى الجزئي الاضافي وعلى تقدير اعادة الصفة الى صفة منها في معنى الاقد يصدق عليه
 انه مانع عن الشر كبرهم منه وهذا الجزئي الحقيقي واعلم ان الذي يطلى يريد ان الاتفاق عند المبدأ في
 معنيها اعم من المعنى الحقيقي وهو الذي لا يصدق عليه حقيقة الجزئيات فيكون من جملة جميع الجزئيات اعني
 النوعية خارجة عن هذا المعنى لانه لا يصدق على هذا المعنى بناء على امتناع دخول الشيء في نفسه
 فلا يصدق الا على الجنس الفصل القديم الا ان يرد حقيقة الجزئيات اعم من حقيقة الكلية والجزئية
 ان حصراً او بالجزئيات اعم من الاضافية والحقيقة الكلية فانه يصدق على النوعية ان داخل
 في جميع الجزئيات لانه وان لم يدخل في الحقيقة الكلية وحقيقة الجزئي الاضافي لان كل واحد منها
 كونه داخل في الحقيقة الجزئية وحقيقة الجزئية الحقيقية لان كل واحد منها في دخول الكلية في الجزئية
 ان جعل الشخص قيداً او دخول الجزئية في الكل ان جعل الشخص جزءاً فان الذي امتلا داخل
 في هذا الانكشاف بالحد المعيني والآخر بالمعنى الاعم وهو لا يكون خارجاً عن حقيقة الجزئيات فيكون
 نفس المعنى داخل في هذا المعنى لانه كما يصدق على جنس الحقيقة الاعم واليا و اعني الحد الفصل
 انه غير خارج عن ذلك يصدق على الشخص انما غير خارج عنه ولا يلزم كونه الشيء غير ذلك هو
 ويكون ذلك على القولين ان القولين ان القولين ان القولين ان القولين ان القولين ان القولين ان القولين

عن

ان كان المراد من النوع
ما هو مشترك بين
الاشياء من حيث
الصفات

يريد في حقيقة النوع المعنى الخاص الغير انشائي من النوع على ما يتبين في مقام التعظيم عند قوله
والذاتي اما مقول في جواب ما يؤوله في المعنى العام ان من له حقيقة لتعظيم الله اعني النوع
فلا يكون توافق بين التعريف والتعظيم وتحرير الجواب بان يقال لا يتم عدم التوافق بينهما على
انه يمكن ان يؤول المعنى الخاص بالمعنى العام على سبيل المجاز الالهي بان يراد من الرضا لا زعم
اعني جزئيا بل يشك النوع فتوافق التعريف والتعظيم فيكون اللام في قوله والذاتي اما مقول
في جواب ما هو مشترك في الذاتي المعنى بالرضا الاول فيكون الجواب بناء على ما عدا ان يكون
قال على هذا انما يراد ان لم يؤول الرضا بغير التوافق فيكون المراد من الذاتي في المقام الاول
المعنى الخاص في المقام الثاني المعنى العام من غير تطبيق احد المقام على الآخر والرد في مقام التعظيم
في التعريف لم يقل هو اما مقول في جواب ما يؤوله في قوله والذاتي فيكون الجواب في المقام
المعنى باللام حيث قال والذاتي اما مقول في جواب ما يؤوله في قوله والذاتي في المقام
والفرق باللام على التعريف فان قلنا ان التعريف على التعريف بناء على ان يراد من التعريف
ما اريد من الظاهر من الامور المحتملة للعقائد المختلفة وان كان عابرا اليه وسواء كان التعريف في المقام
البيد في كان في ارادته من الظاهر الذاتي في قوله والذاتي المعنى الخاص في المقام الثاني
ان يكون هو المقول في جواب ما يؤوله في قوله والذاتي المعنى الخاص في المقام الثاني
لانها الظاهر من التعريف فلا اعتداد بغيره في الالهي والى هذا السؤال والجواب في راجع الحق في قوله
امكن على الضم على سبيل استخدام فان قلنا ان اللام يدل على التعريف بناء على ان الاعادة التعريف
لعل على العينية قلنا في حقيقة التعظيم الى النوع والى هذا المقول قد قطع عن العينية وان كان هذا
يقوله على هذا بعد عن كثير من القولين في التعظيم ما جاز المعنيين في بيان التعريف على التعريف
معنيين معنى الذاتي فان قيل الذاتي المعنى الذي هو النوع فيكون في الالهي بالذات المعنى الخاص في المقام الثاني

ان الضم في قوله والذاتي المعنى الخاص في المقام الثاني

في نفسه

ان كان المراد من النوع
ما هو مشترك بين
الاشياء من حيث
الصفات

تقييد الاخصاء ام وبالعكس بان لا يكون جازما ان التقييد المعنى الخاص الذاتي فيقول
النوع داخل في العرض لان مفهوم غير الرضا صادق عليه او بان يكون خارجا عن العرض
فمعنى النوع الاول للذاتي وهذا المفهوم غير صادق على النوع فلا يكون حقيقيا لان العادة
جواب لمن يقول ان الحكم على ان طق بانه داخل في حقيقة الاشياء وعلى هذا حكم بانه خارج
عنه فحكم لانها متباينة في اختصاصها بالاشياء وتحرير الجواب ان يقال ان اختصاص
الناطق بالاشياء اقل من اختصاص الضاحك به لان اختصاص الضاحك به تابع ومتفرع
على اختصاص الناطق به بناء على ان الانسان لم يصف بالادراك مطلقا وهو النطق بالمتصرف
بالانفعال عند ادراك الامور الغريبة وبالعكس والوصف المتقدم في اختصاصه بالاشياء
واختصاصه في الاشياء في اقصى من الوصف المتأخر فيه واكثر منه في ذلك الشيء لا في ذلك
الشيء في مرتبة الانعكاس بالوصف المتقدم لا يتصف بالوصف المتأخر والالكان معجب
الذات لا بعدة محبة والمفروض خلافه ولولا جرت عادتهم على ان الاقدم من الخواص
المزينة لا مزية من الاشياء التي يكون بينها تقدم وتأخر بالذات بان يكون بعضها تابعا
وبعضها متبوعا يعتبرونه ذاتيا لقرب ذلك الاقدم الى تلك الماهية والافان لا طلاقا على
الذات بل بدعي الماهية كالناطق ان المدرك للكل والشيء المدرك للامور الغريبة والضاحك الى
المتفعل عند ادراكها فالاول متقدم على الثاني والآخر متقدم على الثالث لان الانفعال عند ادراك
الامور الغريبة متفرع على ادراكها فتفرع السبب على السبب وادراكها على مطلق الامور متفرع
الحاصل على العلم او القيد على المطلق او الحكم على الجزئية فيكون الناطق من بين هذه الخواص ذاتيا
للاشياء لا غير فاحفظ التفرع فانها من التحقيق بقوله والادراك واقول ان الذات يدبر ان الاشياء
كما يطلق على الحكم لانها من الحكم على الاشياء فيكون الحكم على الاشياء فيكون الحكم على الاشياء

للتقدم

الادراك

الاصول فمن زبر وعرفه فمن ثلثه اشياء احراز الارشاد اعني الحيوان والناطق مثلاً والارث
 المطلق والارث القيد بالتمسك كما يمكن ان يقال لكل من الحيوان والناطق ان يذوق باعتباره
 نسبتة الى الذات التي هي الانسان القيد بما يحقق الغاية بين النسوب والنسوب اليه
 كذلك يمكن ان يقال للارث المطلق ان يذوق باعتباره نسبتة الى تلك الذات بناء على تحقق الغاية
 بينها غاية ما في الباب ان النسوب والنسوب اليه في النكاح يطلق عليه ما هم الذات وما يستلزم
 العينية لتغايرها بالذات لان المطلق غير القيد فعلى هذا يكون الطلاق الذي في النوع نسب
 اللغة ايضا فيجب ان يقال ان قيد الحيوان لا يثبت لانه جنس وكذلك
 قيد المختلفين بالحقبة وفي جواب ما هو كونها فصيلين قريبا وبعيدا والباقي للربط بين
 الجنس والفصل لفصل العلة الصورية للتعريف في جواب ما هو احراز من الفصل
 البعيد الفصل البعيد للنوع هو الفصل القريب للجنس فيكون قربة للجنس عداها فيكون مساويا
 كما في الانسان الحيوان المميز عن النبات وخاصة الجنس في الخارجة المخصوصة بالجنس كالنكاح
 المخصوص بالحيوان والعرض العام هو الخارج المتبني عن الطبيعة الواحدة فان كان تلك الطبيعة
 طبيعة النوع الواحد فهو عرض عام للنوع كالأكل والشرب والنائم التي هي اوزة عن النوع الواحد
 دون الجنس الواحد لا خصوصاً بالحيوان وهو السمي خاصة الجنس والفرق بين العرض العام
 للنوع وخاصة الجنس في مادة الاجتماع اعتباراً فان الأكل وما يشبهه عرض عام للنوع باعتبار
 تجاوزه عن نوع الارث الى غيره من الانواع وخاصة الجنس باعتبار عدم تجاوزه عن جنس الحيوان
 الى غيره من الاجناس وان كانت تلك الطبيعة طبيعة الجنس فهو العرض العام للجنس وتجاوزه
 للجنس الى غيره من الاجناس كالنقطة المتجاورة عن الحيوان الى الجسم النامي والحقائق المتجاوزة
 من ذلك الجسم الموجود المجلي وزنه الى الجوز فان هذه الامور مقولة على كثير من مختلفين بالطبيعة

مخرج

اعمال وانما الجنس كالفصل البعيد والعرض العام للنوع وخاصة الجنس اولاً باعتبارها في الجنس
 كالعرض العام للجنس في قيد جواب ما هو يخرج عليك بهذه القواعد عداها من الفوايد
 فان قلنا الجنس اخص من مطلق الجنس يريد ان تعريف مطلق الجنس بالجنس غير صحيح لان الجنس
 جنس للجنس وجنس اخص من مطلق الجنس يكون القيد اخص من المطلق ولا يجوز تعريف الاسم بالاجزاء
 منه ولا يلزم ان يكون التعريف جامعاً قلت ان اريد بمعنى ان اريد بعدم جواز
 التعريف بالاجزاء عدم جواز عند اتحاد اعتبار معرفته وخصوصيته بان يعتبر معرفته باعتبار
 خصوصيته وخصوصيته باعتبار معرفته فلم لا يجوز ولكنه غير مفيد لعدم جواز التعريف اخص
 ان لا يلزم منه عدم الحيوان لان لا يعتبر اتحاد الاعتبارين بل يعتبر اختلافهما وان اريد انه
 لا يجوز تعريف الاسم بالاجزاء مطلقاً سواء اعتبر اتحاد الاعتبارين او اختلافهما فلان عدم العلم بالاجزاء
 مطلقاً يواز عند اختلاف الاعتبارين ومن هنا كذلك فان الكلي باعتبار مفهومه ان باعتبار
 عده من كونه جنس الجنس ان مقولة الكلي اعني مقولة اكثر من مختلفين بالطبيعة اعني الكلي الجنس
 اخص منه فيكون معرفته باعتبار عدم مفهومه الذاتي وخصوصيته باعتبار خصوص مفهومه
 العارض ان يكون باعتبار مقولة الاول معرفته واعلم منه وباعتبار مقولة الكلي اخص من معرفته
 فان قلت الجنس وامثاله ان الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام يريد ان يثبت
 وقوله مختلفين بالفرق اذ ان عن الجنس وامثاله مع ان الجنس وامثاله تعالى على كثير من مختلفين
 ما بعد فلا يصح الاحتراز بهذا القيد عن الجنس وامثاله لان هذا القيد صادق على الجنس وامثاله و
 القيد صادق على الشيء لا يخرج بل يدرجه فلا يكون تعريف النوع ما فيا فان قلت ما السر
 في تعميم السؤال بالجنس وامثاله وتخصيصه بالثالث قلت السر في ان القيد الاتي اعني وجوب
 ما هو صادق على الجنس دون الامور مقولة على كثير من مختلفين بالطبيعة

فان قيل انما هو الجنس
 والارث المطلق والارث القيد
 والارث المطلق والارث القيد
 والارث المطلق والارث القيد

الجنس

الوجه التعريف بالفرد على هذا التعريف بل لصدق قولنا بعض النظر ليس بترتيب امور معلومة
 فيجب السالبة للترتيب مع الوجبة الكلية وسواء اقص وكذب وولوج وتقرير الدور على التفصيل
 ان يقال عدم هي التعريف بالفرد مبن على كون كل النظر مركبا مبن على
 كون كل النظر ترتيب امور معلومة وكون كل النظر ترتيب امور معلومة مبن على عدم هي الوجه
 بالفرد فيكون عدم هي التعريف بالفرد مبن على عدم هي التعريف بالفرد كما بينا فان قلت
 ما السبب في استدلالهم بعدم هي التعريف بالفرد الدليل عليه هذا الكتاب بقوله وسواء
 الترتيب والاشكال على صحة المركب المتفاد من هذا القول بالمطابقة فقلت ان صحة
 التعريف بالمركب سبب لاشراخ فيها وانما الاشراخ هي صحة التعريف بالفرد فلو كان ذلك مبنيا
 على هذا لو كان عدم هي التعريف بالفرد مبنيا على كون النظر ترتيب امور معلومة فقلت
 بان ذلك التعريف الى البعيد وباداه البعيد الى القريب فالعبارة العارية عن هذه الحجة
 ان يقال فلو كان هذا مبنيا على ذلك ولهذا ان اول ان شرح النظر ترتيب امور معلومة
 مبن على عدم هي التعريف بالفرد شرح من وجه عنده عنده التعريف بالفرد النظر ترتيب امور
 او ترتيب امور معلومة ليكون تعريف النظر ترتيب امور بل لان الفرق بينه وبين
 الذي مسلم كان لا يترك الدليل فيقول على الدور بل بهذا الدليل وسواء كان لا بد من الموقف
 من تصور ثبوت الشيء هو الوجه المطلوب لشرح به الماشية لشيء هو الوجه المطلوب من الماشية
 قبل الشرح ليعلم انصاف الماشية بالوجه المطلوب فانك اذا عرفت الا ان مثلا بان شيء
 ولكن لا تعرف بان انه شيء ثم اطلعت على الناطق وتصورته من غير تصور ثبوت لشيء فقلت
 تجرد هذا لا تعرف الا ان بان انه شيء فقلت تصور ثبوت الناطق لشيء لان العلم باحد
 طرفي النسبة لا سلم العلم بالنسبة ولهذا يقال ان العلم بوجه الشيء لا يستلزم العلم بذلك

هذا هو الوجه المطلوب
 في تعريف التعريف
 بالوجه المطلوب
 في تعريف التعريف
 بالوجه المطلوب
 في تعريف التعريف
 بالوجه المطلوب

الشيء

شيء من ذلك الوجه والخاص ان ما قصد تعريفه يجب ان يكون معلوما من وجه لئلا يلزم طلب العلم
 المطلق ومجهول من وجه لئلا يلزم تحصيل الخاص والتمتع بوجه التحصيل الوجه المجهول بان يمتنع
 ذكر الوجه لم يمتنع الى الوجه المعلوم بان تصور ثبوت الوجه المحصل للوجه المعلوم حتى يلزم
 من تصور تصور ثبوت لا تصور له ثبوت الوجه المعلوم فانك اذا تصورته مثلا الا ان
 بوجه الحيوانية ثم تصورته الناطق ثم تصورته ثبوت الناطق للحيوان يلزم منه ان تصور
 صوت الناطق لان في تصور كون التعريف مركبا تركبه من الوجهين المعلومين عند التركيب
 لا امتناع ليعاين التركيب بين الحيوان والناطق التركيب فانه كان معلوما والا فمجهولا
 منها كانت لا يلحق بالاشكال هذه المختصات وهذا معنى قولهم لا بد من تعريفه
 او وجوب اشكال التعريف على تصور ثبوت شيء لشيء بمعنى قولهم لا بد من تعريفه
 بفارقه تعريفه لا انتقال الارض من الوجه المطلوب الى الوجه المعلوم ان تعريفه موقوف على
 ثبوت الوجه المطلوب لوجه المعلوم وانما يجب ذلك لانه لو لم تصور ثبوت الوجه المطلوب للوجه
 المعلوم لم تصور الماشية بالوجه المطلوب فانك اذا تصورته الا ان بالحيوانية وتصور
 الناطق ولم تصور ثبوت الناطق للحيوان لا تحصل الاشارة ذهك بوجه كونه ناطقا
 لان العلم بوجه الشيء لا يستلزم العلم بذلك الشيء من ذلك الوجه عليك كتحضر من هذا الحق
 لانه بالطلب واللفظ حقيق ولهذا قالوا الناطق شيء لانه النطق لا بد من التعريف
 من مفارقه تعريفه فقلنا موجه الانتقال الذهن من الوجه المطلوب الى الوجه المعلوم ليعرف
 منه الانتقال اما صدق تعريفه من الماشية قالوا الناطق شيء لانه النطق حتى يمتنع التعريف
 على تصور ثبوت الناطق لشيء المعلوم الثبوت لان فيلزم منه العلم بالان
 بوجه كونه ناطقا بوجه المعلوم بالنسبة الى العلم به البينة فان تصور المعلوم وان كان

بلغ

استلزام تصور الالزام كنه ليس يعرف لفهم الالزام البنية لانتفاء الالزام في الالزام
 بعد ان تصور الالزام يعرف بوجه من الوجوه لم يصدق الذاتيات وعرضيات فيكون منها ما استلزم
 تصور تصور العرف ولا شك ان الملتزم بالنسبة الى الالزام ليس كذلك لان الالزام ليس بمشهور
 قبل تصور الملتزم ولم يصدق تصور تعريف الالزام بل انما تصور الالزام الملتزم فليس منه تصور
 الالزام بلا قصد واختيار فلا يكون فيه اكتساب لان الاكتساب يقتضي القصد والاختيار ان قصد
 المكتسب واختيار اكتسابه وهما ليس كذلك وعلمته ان علامته ان تكون التعميم المحذور
 لا المحذور كون الانتفاء انفصالا لشيء الخلو تحت شقين ولا يمكن شقنا ثانيا فان قلت
 كيف يجوز تقييد المحذور على سبيل الانفصال الالزام عن الخلو دون تقدم الشرع بهذا الوجه فقلت
 لان الطرفين بهما لا يخفى ان يكونا تامين او لا يكونا كذلك لا جائز ان يكونا تامين لانها لو
 كانتا كذلك يلزم ان يكونا تامين كنهما ليس كذلك لان ما يوجب القيمة اعم مما يوجب الظاهر
 على كنه القيمة ان اثنين ان يكونا ناقصين او يكون احدهما تاما والاخر ناقصا وعلى التعديري
 لا يلزم الاختصاص والشقين لان التام ناقص كونه مركبا من الجز البعيد والقص القريب بعد
 بتعدد الجز البعيد فلا يصدق الانفصال الالزام عن الخلو لا حجاب بان معرف العرف
 عند معرف المضاف اليه واقامة الالزام مقام معرف معرف العرف لان بهما امور تلك العرف
 المحرور والعرف الذي هو العرف المحرور والعرف الذي هو العرف المحرور والجب يقول
 ان الامر الثالث هو عين المعنى الثاني لان كل واحد من جز العرف وجز العرف عين الاخر بناء
 على ان كل واحد منهما عبارة ما استلزم تصور تصور الشيء كما يقال ان كل واحد من الوجود و
 وجود الوجود عبارة عن اكون في احد الحالتين الزمنية والحادثي فاذا عرف العرف الذي هو الالزام
 الاول بالامر الثاني الذي هو ما استلزم تصور تصور الشيء لا يحتاج الى امر الثاني ان يعرف بالامر

بلغ

ثالث ما غير الامر الثاني لانه عينه والتعريف بالعين لفظا لغويا ومحال معنى فلا يلزم التسلسل
 على تقدير ان يعرف العرف لانقطاع التسلسل المرتبة الاولى لان العينية متنوعة
 المتشعبة بهذا الشيء على ما قاله وجوه الاول ان معرف العرف ووجود الوجود ولو كان عينه
 لزيم ان يكون المضاف عين المضاف اليه والذبح وانما انه لو كان معرف العرف عينه لزم تعريف
 الشئ بنفسه وهذا السند ضعف لان القائل بالعينية ما يملك بعدم معرف التعريف بالعين و
 جاعل لعدم معرف التعريف بالعين دليلا على انقطاع التسلسل فلا يلزم عليه من قوله بالعينية الحكم
 بغير التعريف بغير كونه مركبا للحال والثالث ان معرف العرف اخص من مطلق العرف
 كان عينه لزم ان يكون الاخص عين الاعم فقلت ان قول العينية باعتبار الذات لان كل واحد
 منها عبارة ما استلزم تصور تصور الشئ والاعية والاختصاص باعتبار كونه موقفا
 وموقفا للعرف كما عرف في بحث جنس الجنس من التفريق بين اعتبار الذات واعتبار الوصف
 فان قلت كل واحد من كونه موقفا وكونه موقفا للعرف عبارة ما استلزم تصور تصور
 الشئ فكيف يكون العارض عين الموقوف فقلت الفرق بينهما اما بالاجمال والتفصيل او بالافراد
 والتركيب بان يقال مع ما استلزم تصور تصور الشئ باعتبار انه هو مولود لهذا اللفظ
 المتعدد يكون مركبا وباعتبار انه مولود للفظ العرف يكون مفردا فالعارض المعنى المركب
 والموقوف المعنى المفرد وتامل حتى تعلم بزيادة وكذا وجود الوجود اخص من مطلق الوجود
 لان مطلق الوجود وجود لطلب الماهية ووجود الوجود وجود للماهية المخصوصة اعني الوجود
 فلا عينية وايضا الوجود لا بد من ان يكون متصفا بالوجودية التي الواقعة في سطح النظر عن
 اعتبار العقل او لم يكن متصفا فانه كان متصفا فانه فلا عينية لان التعريف غير الموصوف
 وان لم يكن متصفا فانه يكون نسبة الوجود اليه مخالفا للواقع وما قيل من ان نسبة الوجود الى

الوجود محض اعتبار عقلي والعينية باعتبار نفس الامر والفرق باعتبار الزمن فموضوعه بان
 لا اعتبار لاعتبار عقل لا يارة فيه وهرنا الكلام لا يتبعه وسبب هذا المقام فان قلت
 ولما كان ان يكون قوله لان العينية موعده خارج عن قانون المناظرة لان الجيب منها ما في
 للزعم الشيء والمانع لا يتوجب على كلامه منع قلت ولما كان ان يكون ان الجيب منها ما في
 يدعي ان اقرب الموق جازي لانه لا يستلزم البناء على العينية فلا يكون متنازعا للكمال
 وكل ما كان كالكلام فهو جازي فيصير المطلق الاول سائلا وينبغي مقدمات المعلقة
 ويقول لانه العينية بل انما بان التمدد غير لازم فيجب ان لا يجاب بالجاب المذكور لانه
 موضوع ما ذكرنا من الشيء بل يجاب باصول الجوابين الذين سطرهما الجواب الاول هو ان يقال
 ان التمدد غير لازم لان معرف الموق اعني قولنا ما استلزم تصور نصف الشيء معلوم لا
 يحتاج الى التعريف اصلا لانه حيث الذات ولا من حيث الوصف اما الاول فليدبره اجزا كما ان
 او انتفاء فان الاستلزام والتصور والشيء بديهيات او متبهمات اليها واليه انما يتقوله
 اما ليدبره اجزائه او لكونه معلومة ان بسبب اكسابها من البديهي والاكساب ان الوصف
 الذي هو كون هذا القول موقا للموق ايضا لانه موق على موق الموق انه موق صدق العام
 على الخاص والموق قد علم بجهه فيكون معرف الموق ايضا يكون معلوما باعتبار صدق الامر
 المعلوم كما ينبغي بقوله كونه معلوما باعتبار عارض صدق الموق المطلق المبرور عليه
 فان قلت ما الفرق بين الامور الثلاثة اعني ذات موق الموق ووصف موق الموق والموق
 المطلق قلت قولنا ما استلزم تصور تصور الشيء من حيث هو هو مع قطع النظر عن كون
 مجموع هو هذا القول موصلا لا موقه شيء آخر وعن كون ما صدق عليه هذا القول
 موصلا لا موقه شيء آخر وذات موق الموق وهذا الفعل باعتبار كونه موصلا لا موق

معلوم

الشيء

معلوم ان يكون ذلك

الشيء الذي هو الموق وصف معرف الموق وباعتبار كون ما صدق عليه هذا القول موصلا
 الامر هو الشيء اعني ان يكون ذلك الشيء هو الموق او شيئا آخر اعني ان يكون ما صدق عليه
 هذا القول نفسه هذا القول او غيرهما هو الموق المطلق فيكون ذات موق الموق عبارة عما
 يستلزم تصور تصور الشيء مطلقا من غير اعتبار شيء آخر وهو وصف معرف الموق عبارة
 عما يستلزم تصور تصور الشيء الخاص الذي هو الموق والموق المطلق جازي عما يستلزم تصور
 تصور الشيء اعني ان يكون ذلك الشيء هو الموق او شيئا آخر فيكون الشيء ذات موق
 الموق خاليا عن بقية العوم والخصوصية وصف معرف الموق مقيدا بالخصوص وفي
 الموق المطلق مقيدا بالعموم البديهي والعبارة الاجمالية بهذا المقام ان يقال انما يستلزم
 تصور تصور الشيء مع قطعه النظر عن ايصال مفهومه ايصال افراد مفهومه وذات موق
 الموق وباعتبار ايصال مفهومه هو وصف معرف الموق وباعتبار مطلق ايصاله اعني
 ان يكون ايصال مفهومه وايصال افراد مفهومه فهو مطلق الموق الصادق على ذات موق
 الموق ووصف معرف الموق تام فان قيل ... لان الاول فاقطع النظر عن مطلق الابطال
 واكتفى بالنظر الى ايصال المقيده الثالث فانظر الى ايصال المطلق وقد عرفت ان الامر
 اه جواب لمن يقول ان قولنا ما استلزم تصور تصور الشيء لا يصح ولا يصلح تعريف الموق
 المطلق لان اذ وقع موقا لم يعرف موقا للموق ومعرف الموق اخص من مطلق الموق لكونه
 المقيده اخص من المطلق والتعريف لا يكون الا بالساوي لا بالاخص ولا بالاعم ولا بغير الجواز
 ما استلزم تصور تصور الشيء انما وقع تعريفه للموق المطلق بحسب مفهومه وذات موقه باعتبار
 شيء آخر وهو ولا شك انه بهذا الاعتبار مساو للموق المطلق وان كان باعتبار اتمامه يكون
 موقا للموق اخص من مطلق الموق له مساوات ذاتيه وخصيه وصفه والتعريف باعتبار

ان يقال نعم

سواء كان المركب من اجزاء متجانسة او غير متجانسة

على معرف

الساكنات الذاتية لا باعتبار الاختصاص الوصفية كما ان الكلي محقق منه اعم من الجزئيات
النوع وغير من الكليات وحب وضع كونه جنس لا يخص منه كونه المقيد اخص من المطلق
على ما عرفت في بحث الجنس واما ان السنين في الامور الاعتبارية هو الجواب الكلي من احد
الجوابين الموعودين وحينئذ يقال ان السنين يستدعي التوقف ورف كل معرف اخر مدقوق على
ان الاعتبار ينظر الى كل معرف من حيث كونه موقفا ولا يخطئه من حيث هذا الجنس واما انظر اليه
من حيث هو موقفا فلا يحصل التوقف لان المفروض هناك كل معرف يحتاج الى اخر وذا ان المفروض
من حيث هو ليس بمعرف فيجب الانتباه الى ذات بدوي لا يلاحظ فيها وصف كونه موقفا
لانه ليس على الاعتبار ان يعتبر ذلك الوصف دائما وعلى تقدير ان يكون عليه ان يعتبر دائما
لا يمكن ان يعتبر دائما لا يتشاكل اوقا نه يتشاكل في امور معاشه او معاو واما تقدير
ان يعتبر دائما لا يمكن ان يعتبر الى غير النهاية لانقطاع اوقات جوهية المعتبر عنه بالوقت فلا
يسلس قطعا فعنى قولهم ان السنين في الامور الاعتبارية جائز معناه ان السنين في الامور
الاعتبارية لا يتحقق ولا يوجد وليس معناه ان السنين في الامور الاعتبارية موجود
وجائز فان كان معناه جسم او جوهر لا يريد ان الموقف لا بد له من وجود
وجود معلوم كما عرفت ومعلوم ان الوجه المجهول بنها سوالنا انما الوجه المعلوم
فيتم ان يكون هو الشيء او الجوهر او الجسم سواء لم يخص شي من احادها او
اخص الواحد الاخر ان السنين ان اختصاص الجمله لا يعنى عدم اختصاص احاد
المجموع لان اختصاص الجمله اعم من عدم اختصاص الاحاد والعام لا يستلزم الخاص
فاذا كان غير ملتزم يعني ان الملتزم هو ان يكون التعريف مستلزما على حده مخصوصه بالمعرف
يعنى ان الملتزم من حيث هو لا يوجد في غير المعروف ولا ان السنين ان السنين في الامور

اعلم

ايم من ان يكون في بعضها خفية عن البعض او لم يكن **قوله** ثم ان ما ذكره ليس شاكلا يعني ان
ما ذكرته من تعريف الرسم الناقص اعني قوله وهو ان المركب الشئ من عتقيا تخص جملتها
بحققه واجبة لا تصدق على المركب من الجنس البعيد والخاصه لان الجنس البعيد يوصي بالاسم
الا ان ما اوله المركب من الجنس البعيد والخاصه بان يقال غيب الوصف الذي هو الخاصه على الذات
التي هو الجنس البعيد فاطلق عليهم احد التعالين على الآخر فيصدق على المركب من الجنس البعيد والخاصه
ان المركب من الوصف او بان يقال ان المركب من الثاني والوصف كما نصف احد جزئيه بانوصفي
كذلك مجموعته نصف بانوصفي لان مفهوم الثاني هو اطلاق الداخل في حقيقة الجزئيات ومفهوم
الوصف هو عدم الدخول فيها ودخول المركب في الشئ يقتضي دخول كل واحد من الاجزائ فيه لانه
امرو وجوده بخلاف عدم دخول المركب فيه فانه لا يتحقق الا عدم دخول احد جزئيه فيه لانه
امر عدمه فيكون المركب من الداخل وغيره الداخل غير داخل فيلزم ان يكون الوصف مستلزما
للكل كما انه اسم لا حد جزئ فاطلق اسم الكل على الجزاء الآخر على سبيل المجاز لا رسالي فيقولون
بهذا التاويل وحينئذ فيصدق على المركب من الجنس البعيد والخاصه انه مركب من الوصفيات
فالتي اولها اوله قد يكون من اطلاق اسم احد الجزئيين على الآخر والتاويل الكلي هو من اطلاق اسم
الكل على الجزاء ولا يخفى عليك ان التاويل الكلي انما يصح اذا فسر الذائق بالداخل والوصف بخلافه
واما اذا فسر الثاني بالداخل والوصف باطلاقه فلا يصح بهذا التاويل لان لكل واحد من الجزئيات
والوصف في امور وجوده **قوله** او يقال نعت مطلقا على قوله يقال قوله بان يقال والمقصود
انه لا بد من هذا المقام من التاويل في احد الشئيين احدهما التاويل في المركب من الجنس البعيد
الخاصه كمر من الوجهين والآخر هو التاويل فيما ذكره في الرسم الناقص اعني قوله وهو ان
يتركب من جزئيه فمنها خبر واحد بان يقال ان هذا الوصف لا يصدق على مجموع الجزئيات بل يصدق على كل واحد من الجزئيات

على المركب من الداخل والخارج خارج

في تلك العقول النظر **قوله** فان التصريح بالعرض العام والخاص اقول يريد ان العلم بالشئ
من وجهين اقول من العلم به وجه واحد سواء كان ذلك الوجه وجه ذاتي او عرضي ومنها قالوا
العلمان فيمن علم واحد **قوله** فعلى هذا ان على تقدير ما يكون التعريف بغير الجنس القريب والخاص
كعدم ما يقتضي ان يكون التعريف بالعرض العام مع الفصل والتعريف بالخاص مع الفصل والعرض بالعرض
بطلان كل واحد من هذا التعريف سيما انما لا يصدق على كل من ان يكون بغير الجنس القريب والخاص
واحكامها احكام القضية في غير هذه الرسالة الاثرية امور اربعة ومن قسم القضية
باقسام شتى وانتا قد وضعت ان وتلان في الشك في هذه الرسالة ان ان التناقض
والعكس المستوي **قوله** في المركبات الانشائية طبعية كانت او غير المركبات الانشائية الطبعية
كالامر والهي والنداء وغير الطبعي كالقسم وافعال المدح وافعال الذم وجميع العقود كبيع
واشتري فان كل مركب من هذه المركبات ليس بقضية بل هو من قبيل المقولات او جزو المقولات
المجردة عن علم الميزان في هذا يظهر ان كل مركب هو كلام عند الحق لا يلزم ان يكون قضية عند
الميزان **قوله** لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر في طريق السببية وقوعها ولا وقوعها فالتسليم
طمان احدهما الوقوع واداء الواقع في نفس الامر هو اداء الوقوع ولكم السببي هو اداء
اللاوقوع فانك اذا قلت زيد قائم شكلا فقد ادبت وقوع قيام زيد واذا قلت زيد ليس
بقائم فقد ادبت لاوقوع قيام زيد **قوله** ولا اداء في الانشائية يريد ان لا اداء في
الانشائية لاوقوع في نفس الامر ولا يريد ان لا اداء فيها اصلا لان فيها اداء للواقع في نفس الامر
فانك اذا قلت انك افاك فقد ادبت للمخاطبة في ذلك ساطب النسخة **قوله** لان القضية
لا بد فيها من اتقاء النسبة الكلية واتقاعها الى عدول عن التعريف المشهور في هذا المقام
هو التعريف ان الحق المأمور به فيكون في نفس الامر في بعض المواضع وان لم يكن في بعض المواضع فيكون في بعض المواضع لان في التعريف

سهول واجوبه كثيرة كما لا يخفى على ان نظرية شرح الرسالة التسمية بخلاف هذا التعريف فانه
لا اعتبار عليه **قوله** وان تأخر وضعها فيه ثباته لان تقديم الجراء على الشرط جائز عند الجرائي
وان كان ممسحا عند الحق لان نظر الميزان الى المعنى والتقديم لا يبطله بخلاف الحق فان نظر
الحق الى اللفظ والتقديم يبطل الصدارة **قوله** ومما مر ان من قولنا ان القضية لا بد فيها من
اتقاء النسبة او اتقاعها علم ان القضية اما موجبة او سالبة لانها ان اشتملت على اتقاء النسبة
فهي موجبة وان اشتملت على اتقاعها فهي سالبة **قوله** مخصوصا ان مخصوصه موجبة و
مخصوصه سالبة وكذلك الماهية في قسمين مسمى موجبة ومسمى سالبة والمخصوص الذي موجبة
كلية وجزئية وسالته كلية وجزئية **قوله** فان كان الحكم بالاتصال او الانفصال في زمان معين
فخصوصه مثال المخصوص المتعلق فذلك ان جئني بكمرك وشال المنفصل المخصوص فذلك
زيد في هذا الآن اما كاتب او غير كاتب **قوله** والا فان بين كمية الزمان جيمه او بعضه فخصوص
مثال المنفصل المخصوص الكلية فذلك كلما كانت الشمس طالعه فالزمان موجود وشال المنفصل المخصوص
الجزئية فذلك قد يكون اذا كانت الشئ حيوانا كان انشا وشال المنفصل المخصوص الكلية فذلك
دايا اما ان يكون العدد زوجا او فردا وشال المنفصل المخصوص الجزئية فذلك ان كانت الشمس
طالعه فالزمان موجود وشال المنفصل الماهية فذلك اما ان يكون الشمس طالعه واما ان لا يكون
الزمان موجودا **قوله** والسلب الجزئي ليس بكل وليس ببعض وبعض ليس ولا شاك فذلك ليس بكل
انك لا تكتب وليس بعض الانسان يكتب وبعض الانسان ليس يكتب اعلم ان دلالة ليس
وبعض ليس على السلب الجزئي ظاهرة لا يحتاج الى البيان للتصريح للفظ البعض وجروف السلب فيها
واما دلالة ليس على السلب الجزئي فليست بظاهرة لانها لا تدل عليه بالمطالع لعدم ذكر لفظ البعض
في غير المواضع **قوله** لا يخفى ان الحكم لا يكون في بعض المواضع وفي بعض المواضع وفي بعض المواضع لان في التعريف

قد يكون اما ان يكون الشئ
حيوانا او ان يكون
نملة مثال المنفصل الماهية
فذلك

والاثر ليس بنطاق ولم يكن بين القدم والثاني في الاتفاقيات لزوم وكان المقدم جازي الوقوع
 في نظر العقل سواء كان الثاني واقعا او لم يكن وكذا الثاني جازي الوقوع في نظر سواء كان المقدم واقعا
 او لم يكن وكان التعليل بين امرين لا يتوقف وجود احدهما على الآخر لاف ان الكلام قالوا ان الاتفاقية
 لا قابلة فربا ولربما لم يستعمل في العلوم والاتجاهات فان قلت فلا يكون الاتفاقية من مملكات العقل
 انه المحمول التصديقية فكيف تورد فيها قلت ايرادها فيها عا سبيل التفتير او لزيادة توضيح صحة
 الدورية بها وعلى ان الاشياء اثباتية باحداهما **فصل** واعلم ان جوابي بقول ان الاتفاقية ايضا
 مشتملة على الصواب لان الاتفاق الدائم بين القدم والثاني في الوجود امر ممكن فلا بد من عدم الدائم و
 تلك العلة امر واحد يقضي وجود كل من القدم والثاني او امران مستندان الى امر واحد احدهما
 يتحقق وجود القدم والآخر وجود الثاني ولا يجوز ان يكون هذا الامران غير مستندان الى امر واحد
 لان لو كان كذلك يلزم جواز الاختراق بينهما وجواز الاختراق بينهما سلم جواز الاختراق بين
 المقدم والثاني لان المزوم انها متفقان في الوجود متوافقين وللقدم والثاني في الاتفاقية انها متفقان
 محلولي علة واحدة كما لو فرض ان علة تاطيق الان لا ونا بقيقه الحار هو الجواب كما او يكون ان معلول
 لمحلولى علة واحدة كما لو فرض ان علة احران مما محلول الى الواجب كما فيكون الطرفان في الاتفاقية
 محلولي علة واحدة داعم ابتداء وانتهاء وكل ما كانت العلة دايمة يكون المعلول ايضا دايما فيجتمع
 اتفاقا كل احد محلوليها عن الآخر لداوم علةهما ولا نفي بالاتقضاء والامتناع الاتفاق لان الاتفاق
 هو اللزوم المنسب بالمتناع الاتفاق كما في جواب ان معنى عدم الاتفاق عدم علم الحكم بالاتقضاء
 لعدم الاتفاقية في نفس الامر ولا يلزم من عدم علم الحكم بالاتقضاء عدم الاتفاقية في نفس الامر ولا يلزم
 من عدم العلم بالشيء علة في نفس الامر ان يكون كل ما هو مجهول من الامور الموجودة في الحاضر
 معدوما في الماضي **فصل** في جواب ان معلول العلم بالشيء في الماضي لا يستند الى الواجب فيكون العلم بالاتقضاء **فصل** في الجواب

الواجب

يكون

يكون الحكم عا لا بالاتقضاء وان لا يلحق الحكم بالاتقضاء وفي الحكم عليه لا مجرد حصول الاتفاقية في
 ذهنه فلا شك ان الحكم بناء بيقينة الحار على تقديرنا طبقه الان لا يلحق حصول الواجب عليه فلا
 يبين الحكم عليه وان كان يعلم بل اثباتية الحكم على مجرد الاتفاق بين القدم والثاني في الوجود فان قلت
 ما الفرق بين العلم وملاحظة قلت العلم حصول صورة الشيء في العقل والملاحظة استحسان تلك
 الصورة وكلما تحقق الاستحسان تحقق الوصول وليس كلما تحقق الوصول تحقق الاستحسان كما هو في
 الوصول بدون تحقق الاستحسان لكن علم مقدمتين وتوجد منه الى احدهما فان القدرة الاخرى حاصلة
 معلومة عند روية حاضرة لغيره ليشاع توجه النظم الى مقدمتين حارة واحدة **فصل** وبهذا
 يتبين ما اوردوا على ان الدايمة من الضرورية انه وبما قلنا ان المراد بعدم الاتفاقية عدم علم
 الحكم بالاتقضاء لا عدمه في نفس الامر ينحى ما اورد على قولهم ان الدايمة اعم من الضرورية من
 ان الدايمة يجب ان يكون ساوية للضرورية لا اعم بناء على ان دوام نبوت المحلول للوجود
 امر ممكن يجنبه اما علة دايمة فيكون نبوت المحلول للوجود ضروريا لدوام علة فكلما تحقق
 الدوام تحقق الضرورة تحقق الدوام عليه فكلما تحقق الدوام تحقق الضرورة كما ان كل ما تحقق
 الضرورة تحقق الدوام فيساويان وتقرير الحيل ان يقال ان المراد بكون الدايمة اعم من الضرورية
 ان علة نبوت المحلول للوجود في القضية وان كانت متحققة في نفس الامر كنهية الدايمة ليست
 معلومة وعلم قد يرمي معلوميتها ليست بملاحظة ومنظورة اليها في نظر الحكم فلا حكم بالضرورة
 من العلم بعلة نبوت المحلول للوجود... وملاحظة عند الحكم في الضرورة معلومة وملاحظة
 لذلك الحكم عند الحكم في حكمها ومنه يعلم انه وما ذكرنا من تكاثير بين الموجب والسوال في
 لخصه ببيان ان كل مادة صدق فيها موجبه مانعة للخطاب فيها سلبية مانعة للخطاب لان صدق
 موجبه مانعة للخطاب في اسمها لا ينافي في كونه في ذاته بل هو في ذاته مانع للخطاب في كونه

ان علة الحكم

الحاكم

منفصلتين لان قولنا العدد اما زايده او ناقص او مساو كان في الاصل العدد اما زايده او
 غير زايده او غير ناقص او مساو فقولنا العدد اما زايده او غير زايده منفصله وغير
 الزايده اما ناقص او مساو ومنفصله اخرى ولما كان المنفصله الثانيه متولده من الجزء الثاني
 من المنفصله الاول حذف الجزء الثاني من المنفصله الاولى واقبت المنفصله الثانيه
 مقام الجزء الثالث في المنفصله الاولى مقامه للمنفصله مقام المحل وهذا اوضح مما قال
 بعض النرجسيين من انها مركبه من حليه ومنفصله ولم يبين على سبيل التحقيق في تفصيل
 حق اقتضا حقيقتهما فنقول من ان قولنا العدد اما زايده او ناقص او مساو كان في
 الاصل العدد اما زايده او غير زايده فيكون هذه قضية شرطية منفصله وكل قضية شرطية
 فهي مركبه من حليتين لانه عند حذف الادوات وظهور صورته تصير قضيتين كقولنا (ان كان
 السهم طالع فالنهار موجود ولا كذلك اذا حذف اكثر الشرط والجزء من هذه القضية
 يبقى كذا السهم طالع النهار موجود وما قضيتان حليتان وكذلك يبقى كذا السهم طالع
 المذكور من قولنا العدد اما زايده او ناقص او مساو فرد العدد زويج والعدد فرد ليكون
 ولهذا قالوا احق العبارات المنفصله ان يقال اما العدد زوج واما العدد فرد ليكون
 الترتيب بين القضيتين لكن لا حذف العدد الكا اختصارا او صار اما العدد زوج واما فرد
 زحلت كلمة اما الى حيز اختصار حتى لا يكون احديهما داخلة على القسم والاخر على القسم
 بل يكونان داخلين على القسم فصار العدد اما زوج واما فرد واذا ثبت ان القضية الشرطية
 مركبه من قضيتين حليتين ثبت ان كل جزء من اجزائها يكون قضية حلية فيكون قولنا في
 المثال المذكور اما زايده حلية وقولنا او غير زايده حلية اخرى فالحلية الاولى اعني قولنا
 اما زايده فحلية اخرى فالحلية الثانية اعني قولنا او غير زايده فحلية اخرى فالحلية الاولى اعني قولنا

فحلية

فحلية تلك الحلية اعني قولنا اما غير زايده واقبت هذه المنفصله اعني قولنا واما ناقص او مساو
 مقام تلك الحلية في هذا التحقيق بنسبة شدة ان رجعي ويحرك جزء الحليتين **قوله** اذا
 اريد بها الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ان يعتبر الانفصال بين الجزء الاول والاك وبين الاول
 والثالث والاك والثالث في لا يكا ويصير كما واما اذا اعتبر الانفصال بين جزئين بان يعتبر
 بين الجزء الاول والاك فقط وبين الاول والاك وبين الجزء الاول والثالث فقط في يصير
 لزوم الى الذي ذكره في القسم الاول **قوله** لان الاول من اجزائها الثالث مثلا يريد ان
 القضية المنفصله اذا تركبت من ثلثة اجزاء فان حصة الجزء الاول فلا يكون للجزء
 الك متحفا او لم يكن متحفا فان كان الك متحفا يلزم اجتماع الك مع الاول مع ان بينهما
 من الحليتين وان لم يكن الك متحفا فلا يلزم ان يكون للجزء الاول الثالث متحفا او لم يكن متحفا
 فان كان للجزء الثالث متحفا يلزم اجتماع الجزء الثالث مع الجزء الاول مع ان بينهما
 يلزم وان لم يكن الجزء الثالث متحفا ايضا كالجزء الك يلزم ارتفاع الجزء الثالث مع الجزء
 الك مع ان بينهما من الحليتين **قوله** واما الاخران فيصعدان ان مانع الجمع ومانع الطلو
 يصعدان من ثلثة اجزاء لان ارتفاع الجزئين جازية مانع الجمع فيجوز ان يلزم ارتفاع الجزئين
 بين الثالث والاك مانع الجمع من غير لزوم حال واجتماع الجزئين جازية مانع الطلو فيجوز ان
 يلزم اجتماع الجزء الثالث والاك مع الجزء الاول من غير ان يلزم هناك **قوله** وان اريد
 من الحليتين والاك بئى كل مؤمدا بقوله فيصعدان يعني ان غير الحقيقة المنفصله يصعد عند تركبها
 من اكثر من جزئين مطلقا اما سواء اعتبر الجمع بين الحليتين من اجزائها او بعض
 جزئيات اجزائها **قوله** كما في المثالين ان ان الحلقه اما ان يكون هذا الشيء شيئا او حيا
 او حيوانا والاول ان يكون لا شيئا او لا حيوانا **قوله** لان الحلقه من قبل فصل الحليتين

قال و
 من بين الك
 والثالث فحلية

ما قالوا ان المطلق من حيث انه مطلق لا يخل بالاعتقاد وان كان لا يخل في العرف من غير ان
يراد من الموضوع في الموضوع العرفي وان كان مطلقا بالاعتقاد لا يخل فيه بالدلائل القاطعة
المراد من جانب الموضوع انما يكون هو الذات لا العرف وان كان لا يخل في العرف من غير ان
ما صدق عليه مفهوم عليه مفهوم الا ان المصدق بالكلية متقدم ما صدق عليه مفهوم الا ان المصدق بالكلية
لان جميع الاقوال في بعض ما تولى بان المراد بالاعتقاد ان لا يكون في بناء السلك اليقيني على الدلائل القاطعة
ويكنى اظهار البرهان ان بعض داخل في الكل فموضوع القضية الكلية متقدم موضوع القضية
البعض الذي وقع موضوع الجزئية معينة وقع موضوع الكلية غايمة الباب ان يكون موضوع الكلية
متشابهة لغيره وهو البعض الاخر وهذا لا يخل في الاعتقاد الكلية والجزئية في الموضوع فاذا قلت كل حيوان
ان بعض الحيوان ليس بشئ فالعقل الواقع من الحيوان موضوع الجزئية اخص الفرس والبغل وغيرهما
بعينه وقع موضوع الكلية فالكلية افاضت اثبات الانتم لذلك البعض والجزئية افاضت نفرا غير ذلك
قلت مثلا الفرس انش وغيره انش فيتوارد الاجاب والسلب على واحد فيتناقضان جزيا بخلاف
الجزئيتين كقولك بعض الحيوان انش وبعض الحيوان ليس بشئ فان البعضين فيها يجوز ان يكونا جميعين
فيتناقضان ويجوز ان يكونا غيرين فلا يتناقضان فالتناقض فيها ليس بحتمية بخلاف الكلية و
الجزئية فان التناقض فيها جزئي وهذا هو الشرع تحقيق التناقض بين القضيةين المختلفتين
بالكلية والجزئية دون الجزئيتين فان قلت مورد الاجاب والسلب في الكلمتين امر واحد فكان
ينبغي ان يكونا متناقضين كقولك كل انش حيوان ولا شئ من الانش حيوان علم تحكموا باثباتها
متناقضان وان احد منهما صادق والاخر كاذب قلت انتم لعدم كليتنا التناقض لا يتناقضان
يكون الموضوع في اعم من المحل بناء على كذب الكلية في قولك كل حيوان انش وكشئ من الحيوان
بان لا يكون على السبيل المذكور

الايام

ان كما لا يكون بين الجزئيتين تناقض كذلك لا يكون بين المهمتين تناقض بل بين مهمتين كليتين بان يكونا
المهمتين موجبتين والكليتين سالبتين والعكس كما بيني الكلية والجزئية **قوله** وهو ان يصير الجواب ان العرف من المتنا
من معنى العكس من التناقض القضية الحاصلة بعد التبدل ونفس التبدل والتبدل والاولان حله
مطلوبان وان كانت غير مصطلح وتحقق الجعل في هذا المقام لا يمكن الجعل ان جعل الذات
وبالعكس لا يتشاكل على قلب الحقائق وكذلك جعل وصف الموضوع محولا ذات الموضوع محولا
على ان كانت على الوصف وصدقها عليه بل المستقيم هو جعل عقد الجعل عقد الوصف وعقد الوصف عقد
الكل بان يجعل عنوان المحل عنوان الموضوع وعنوان الموضوع عنوان المحل وهو المراد بجعل
الموضوع في القضية المذكور محولا وبالعكس **قوله** هو تقاء السب والايام بحاله ان كان الاصل
موجبا كان العكس ايضا موجبا واذا كان الاصل سالبا كان العكس سالبا ايضا وعكس الموجبة
لا يكون سالبا صادقا في كل مادة وكذلك العكس السالب لا يكون موجبا صادقا في كل مادة فان
في عكس قولك كل انش حيوان صادق كما تقول في عكس بعض الطيور ليس بشئ وكشئ ليس صادق
في عكس قولك كل انش حيوان صادق كما تقول في عكس بعض الطيور ليس بشئ وكشئ ليس صادق
الحيوان ايضا وكشئ ليس صادق في عكس قولك لا شئ من الانش حيوان والمعرفة في هذا الفن القاطعة
الكليته الجارية في جميع المواد وان عدم انكشاف الوجبة سالبة والسالبة موجبة انش على سبيل التناقض
الاجمال بقوله اما الاول ان تقاء الايام والسب كان قولنا كل انش ناطق لا يلزم السب اصلا
وقولنا شئ من الانش لا يلزم الاجاب اصلا وحيثما كان التناقض ان يقال لكل انش عكس الايام
سلبا وعكس السب اجبا بالكلية مطردا لا يختلف عنه في ثابتيه المادتين **قوله** وان تقاء التناقض
والاحتياج ان الحكم بالصدق والكذب **قوله** ففناء المبريد ان معنى الكلام هنا على التوزيع يعني تقاء
التقديرات على وجه التوزيع من جانب الحكمين ان صدق الاصل يستلزم صدق العكس وكذب العكس يستلزم كذب الاصل وليس

فقد كان المراد بالكلية

كلمية

البقا أن من جانب الأصل لأن الأصل الذي ذهب قد يحصل منه العكس الصادق كقولك بعض الناس حيوان
 حيوان في عكس قولنا كل إنسان حيوان وذلك لأن الأصل ملزوم والعكس لازم وصدق الملزوم مسلم صدق
 اللازم لأن الملزوم إما يكون اخص من اللازم أو مساويا له وصدق كل واحد من الآخر واحد
 مسلم صدق العام والآخر كما ستلزم صدق الأخص كل واحد من الحيوان العام
 المساوي ولا مسلم كذب الملزوم كذب اللازم لاختلافه عنه في مادة عموم اللازم فإنه كذب الأخص لا سيما
 كذب الحيوان لكونه قريباً أو بطلاً لا غير ذلك من الحيوان وكذب اللازم مسلم كذب الملزوم لأن
 إذا كان اعم من الملزوم أو مساوياً له وكذب كل من العام والخاص ومن ستلزم كذب الأخص
 الآخر كما ستلزم كذب كل واحد من الحيوان والناطق كذب الإنسان ولا ستلزم صدق اللازم صدق
 لكونه يخلو عنه في مادة عموم اللازم فإنه صدق الحيوان لا سيما صدق الأخص لكونه فرساً وغيره
 قبل الثاني مع بقاء التخصيص والتكذيب بحاله إشارة إلى أن بين الأصل والعكس لزوماً وإشادة
 التصديق على التكذيب إلى أن التصديق من جانب الأصل والتكذيب من جانب العكس بناء على أن الأصل
 مقدم على العكس لشعريته لأن الأصل ملزوم والعكس لازم وهذا غاية توجيه كلامهم بأنهم
 مقدّموا أساساً للفرق بين الطبيعة وكنه لقائل أن يقول إن لفظ البقاء مأخوذ من هذا التوجيه لأن
 يدل على الكون السابق وصدق الأصل كما أنه كونه سابقاً على الجعل المذكور فيصدق في حقه أن يقال
 أن الصدق الذي كان قبل الجعل باق بعد الجعل والآن كذب العكس لما كان له كونه سابقاً على الجعل المذكور
 العكس الذي هو أصل كونه كذباً لما كان له كونه قبل الجعل المذكور فبما نحن بقاءه وتبناه بكلام
 فلا يصح في حقه أن يقال إنه باق اللهم إلا أن يتكلم ويراد من البقاء الوجود والناطق البقاء على ما هو
 بخلافه بطريق التعليل فالأحرى أن يقر العكس أن يقال هو ان يصر الموضوع محمولاً على الموضوع
 الكون وبقوله لا أصل لكونه سابقاً على الجعل لوقفه في غير هذا الجعل

من الطرفين يريان الوصفين إذا تقارنا على ذات يمكن أن يعبر عن الذات بكل واحد من الوصفين وعلى
 كل واحد من الوصفين على ما كان وصف الإنسانية ووصف الحيوانية لما تقارنا على ذات يمكن أن يقال أن
 الإنسان الذي هو حيوان وإن بعض الحيوان الذي هو إنسان ولا اتحاد الذات في الوصفين فالوصف
 لا يخرج المضمون من الحات الموجبة الكلية شكله كلفه لا إلى إذا قلت كل إنسان حيوان فقد قلت
 في أفراد الأخص من زيد وعمر وبكر وغيرهم في ذاتهم من الغيبة وقلت كل حيوان إنسان فقلت
 لا في الإنسان إلا ما حمل عليه الحيوان بناء على أن الأول لا يتغير بالعكس وإنما يتغير الوصف الفعولي كما
 جيلهم وما حمل عليه الحيوان كان أفراد الأخص فما حمل عليه الإنسان أيضاً يكون أفراد الأخص والأولى
 هذه الغيبة على تلك الغيبة فالأخص للوصف الموجبة الكلية أيضاً من الطرفين نظر إلى الذات كقولك كل
 حيوان وكل إنسان لأن الحكم في الغيبة كليتها على أفراد الغيبة عن أفراد الأخص والموجبة
 فقط نظر إلى المضمون **وله** والأخص للحيوان لا سيما صدق العكس الذي هو مساوياً له
 نقيضه أنه هو موجب برهانه ثم تنكس الموجبة البرهانية لتصل الموجدية لجزءه من مائة واحد الذي هو
 كليتها إذا صدق كنه من الإنسان محمولاً يصدق حكمه قولنا كنه من الجربان لأنه لو لم يصدق لأشئ
 من الجربان أن يصدق نقيضه أعني قولنا بعض الجربان لم يصدق من عكس هذه القضية بالعكس المستوي لقولنا بعض
 الإنسان هو وقد كان الأصل كنه من الإنسان محمولاً فيكلم صدق السالبة الكلية والموجب الجزئية معا
 أما صدق السالبة الكلية لكونها قضية أصلية مفروضة الصدق أما صدق الموجبة الجزئية فلكونها على
 لتعويض القضية الكلية المفروضة الصدق ولأن نقيض الكاذب بحسب أن يكون صادقاً لأن نقيض الكاذب
 أن يكون صادقاً لئلا يلزم انتفاء النقيض وإذا كان النقيض صادقاً كان كونه لازم للنقيض
 مما كان صدق الملزوم مسلم صدق اللازم فيكون نقيض العكس تلزم للجزء ملزوم الجميع كونه العكس
 وهو المطلوب **وله** وفيه لازم النقيض الذي هو العكس المحمول على الإنسان لا سيما صدق السالبة الكلية

نفي أن المقتضى من الموجدية الكلية والجزئية
 كنه من الإنسان الذي هو حيوان
 وأما بالكلية من الغيبة
 الموجدية الكلية لكونها قضية أصلية مفروضة الصدق

کلا ان بنو

५

الاول و

استغنا 2 و

Handwritten text in a script, possibly Persian or Arabic, located in the upper left quadrant of the right page.

Small handwritten mark or signature, possibly a date or a name, located to the right of the first block of text.

Handwritten text in a script, possibly Persian or Arabic, located below the first block of text.

Large, stylized handwritten signature or calligraphic text, possibly in Persian or Arabic, located in the lower right quadrant of the right page.

